إشكالية العلاقة بين العنف

والسلطة في الفلسفة السياسية

The problem of the relationship between violence and power in political philosophy

منال وجدي علي

مدرس بالمعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الإعلام الحديث

Manal_wagdi@cic - cairo.com

mailto:Dr.manal.wagdy@gmail.com

الملخص:

مما لا شك فيه أن العلاقة بين العنف والسلطة علاقة معقدة تطرح إشكالية كبيرة حول كيفية تغيير العنف والعنف المضاد، والعنف الشرعي واللاشرعي وارتباطه بالسلطة؛ فمن المفترض أن يتحدد هدف السلطة الأساسي في إشاعة العدل والمساواة بين الناس، والحفاظ على حرياتهم ضمن قواعد ومعايير وقوانين تحدد العلاقة بين السلطة والمجتمع، إلا أن عديدًا من الفلاسفة ذهبوا إلى تأكيد الارتباط الوثيق بين العنف والسلطة، حيث إنه لا توجد سلطة دون عنف، كما أنها تفرض شرعيتها دون قوانين والعكس صحيح، في حين ذهب عديد من الفلاسفة الآخرين إلى القول بأن السلطة والعنف يتعارضان.

غالبًا ما يظهر عنف السلطة حينما تكون مُهددة، وقد تنتهي السلطة إذا استمر العنف لأنه يدمرها، وحقيقة الأمر أن العنف والسلطة منفصلان ومترابطان في آن واحد، حيث تتأسس السلطة على توقف العنف وتحصل على شرعيتها منذ اللحظة التي تضع فيها حدًا لهذا العنف، فهي تزيل العنف وتبدو بمثابة قوة لمحو العنف عبر تأسيس الحق.

الكلمات المفتاحية:

- العنف السياسي.
- السلطة.
- الإرهاب.

Abstract:

Undoubtedly، the relationship between violence and power is a complex one that poses a major problem about how to change violence and counter - violence، and legal and illegal violence and its connection to power.

It is assumed that the primary goal of power is to spread justice and equality among people and preserve their freedoms within the rules، standards and laws that define the relationship between power and society. It imposes its legitimacy without laws and vice versa، while on the other side many philosophers went to say that power and violence are incompatible.

The violence of the authority often appears when it is threatened، but if the violence continues، the authority may end، because it destroys it. It removes violence so that it appears as a force to erase violence by establishing right.

key words:

- Political violence.
- Authority.
- Terrorism.

مقدمة:

يعد العنف إحدى الظواهر السياسية الأكثر قدمًا وامتدادًا في التاريخ الإنساني، كما يمثل تحديًا للفلسفة، حيث إن الخطاب الفلسفي لا يستطيع تجاهل أفعال العنف وآثارها المدمرة في المجتمع، وفي الوقت نفسه، لابد من الاعتراف بعدم فاعلية هذا الخطاب العقلاني في الواقع العملي المتصف باللاعقلانية.

إذا كانت الفلسفة تُعرف كحوار وتفكير، فإن العنف بالضرورة هو نقيضها، وبذلك فإن إدانة الفلسفة للعنف ومعارضتها لكل أشكاله تعد التزامًا بما تقتضيه ماهيتها، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف لنا أن نفسر تبرير بعض الفلاسفة للعنف والحرب؟

إن هذه المفارقة تجعلنا نتسائل «هل يكون خطاب الفيلسوف حول العنف إيجابيًا عندما يدينه إدانة مطلقة ويرفضه رفضًا قطعيًا مهما كانت الأسباب والمبررات فيتبنى فكر اللاعنف بصورة مطلقة، أم يكون إيجابيًا عندما يسعى لفهمه باعتباره عنصرًا مكونًا للواقع بغض النظر عن أي قيم أخلاقية؟». وتثير هذه الإشكالية بدورها إشكالية أخرى، هي العلاقة بين العنف والسياسة.

هل يُعد العنف نقيضًا للسياسة، أم أن هناك تلازمًا بين العنف والسياسة؟ إن مقولة اقتران السياسة بالعنف ليست جديدة، حيث ذهب بعض الفلاسفة إلى القول بأنه لا توجد فلسفة للسلم، بل توجد فقط فلسفة للحرب، أما السلام (انعدام العنف)، فهو حلم يوتوبي.

يعد العنف الوجه الآخر للسياسة، وهذا ما ذهب إليه «كلاوزفيتز» Clausewitz 1831 – 1780)(1831 – 1730) عندما قال: إن «الحرب هي مجرد استمرار للسياسة بوسائل أخرى». [1]

تُعد فكرة التنافر بين العنف والسياسة مسلمة مشتركة بين أغلب فلاسفة السياسة المحدثين، كما يذهب المعاصرون إلى أن العنف نقيض للسياسة، حيث إن انعدامه أو على الأقل الحد منه والتحقق من آثاره شرط إمكان الوجود الاجتماعي وهدف السياسة الأساسي.

لابد من وجود سلطة عليا يكون لها من القوة ما يمكنها من فرض طاعة القوانين التي من شأنها أن تجعل الوجود الاجتماعي سلميًا، وبذلك تكون الدولة الكيان السياسي الوحيد الذي يحتكر العنف الشرعي.

بذلك نكون أمام فرضيتين متناقضتين؛ تتحدد الأولى منهما في فرضية مقولة «كلاوزفيتز» التي توضح أولوية السياسة على العنف، في حين تقول الفرضية الأنثروبولوجية الثانية بأسبقية العنف على السياسية. وتثير إشكالية العنف السياسي والسلطة عديدًا من التساؤلات، كما تعد فرضًا يحاول البحث عن إجابة لهذه الإشكالية والتحقق منها. وسنتخذ من الفكر السياسي لـ«حنا أرنت» – Hannah Arendt 1906 1975 نموذجًا، حيث يحتل التمييز الصارم والدائم بين السلطة والعنف مكانة متميزة ضمن فكرها الفلسفي.

أولاً: التعريف بمفهوم العنف والعنف السياسي

يعد الوقوف على تعريف واضح ومحدد لمفهوم العنف السياسي أمرًا بالغ الصعوبة، نظرًا لتعدد التعريفات التي تناولت دراسة هذا المفهوم، فتأتي التناولات مختلفة ومتباينة، كما توجد عديد من المفاهيم المقارنة لمفهوم العنف السياسي التي تتداخل معه في كثير من التناولات، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المفهوم. ولذلك سنحاول تحديد بعض

(1) العنف: قضايا وإشكاليات، تقديم وتنسيق: د. الطيب بوعزه، سلسلة ملفات بحثية – الفلسفة والعلوم الإنسانية (مؤمنون بلا حدود، 2018) ص: 16.

المفاهيم حول العنف السياسي، مع الفصل أو التفريق بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى، كما سنحاول تحديد الاتجاهات المختلفة لتغير العنف السياسي.

١ – المفهوم اللغوي للعنف: –

تـأتي كلمة عنف في اللغة العربية من الجذر (ع – ن – ف)، وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو عنيف، واعتنف بالأمر تعني: «أخذه بعنف»، وهكذا نجد أن كلمة عنف تشير في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة.[1]

في اللغة الإنجليزية، فإن الأصل اللاتيني لكلمة violentia، هو violetia ومعناه: «الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات»، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين.[2]

٢ – المفهوم السيكولوجي للعنف:

هناك من يرى أن العنف سلوك ظاهر غير ضمني أو حقيقي، مثل «جون لوك» John Locke 1632 – 1704 الذي يقول: «إن العنف سلوك ظاهر يستهدف إلحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات»، ويُقصد بكلمة ظاهر أن العدوانية كي تكون عنفًا، ينبغي أن تتوفر لها شروط الظهور، وهنا يتم اعتبار العنف موضوعًا نفسيًا لا اجتماعيًا.[3]

أكد د. قدري حفني في تعريفه لمصطلح العنف السياسي (من الجانب النفسي) أنه نوع من أنواع العنف الداخلي الذي يدور حول السلطة، ويتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانية.[4]

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1992) ص: 41.

(2) المرجع السابق، ص: 41.

(3) قدري حنفي، ظاهرة العنف السياسي من مفهوم مقارن، بحث بعنوان: حول العنف السياسي رؤية نفسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995) ص:42

(4) المرجع السابق، ص:42.

أما غالبية أنواع العنف، فتستهدف إيقاع الأذى بشخص محدد أو بممتلكات هذا الشخص بالتحديد، وينتمي العنف السياسي إلى تلك الأنواع من العنف التي لا تستهدف أشخاصًا لذاتهم، بل تستهدفهم بصفاتهم الاجتماعية أو الفكرية أو العرقية أو الدينية. وهذا يدل أن العنف السياسي هو:

١ - نوع من أنواع العنف الداخلي، تمارس أطرافه عنفها داخل إطار ما يجمع بينها.

٢ - عنف يدور حول السلطة ورموزها، كما أنه متبادل بالضرورة.

٣ - عنف يتميز بالجماعة، أي يغلب عليه الطابع الاجتماعي، حتى وإن قام به شخص أو فرد، فإنه يمثل جماعة ويعبر عن توجهاتها.

٤ - عنف يتميز بالإعلانية، لأن أطراف العنف السياسي يتصارعون للإعلان عن مسئوليتهم عن أفعالهم.[1]

٣ - المعنى الاصطلاحي للعنف:

١ - مفهوم العنف:

عرّفه بيير فيو (Pier.f) على أنه: «ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساسي أو قصور للنمو الإنساني الممكن في فتره معينة»[2]

وفقًا لتعريف «بيرفيو»، فإن العنف ينتج دفاعًا عن الحق، وقد يعتقد الفرد أنه حقه حتى إن كان غير ذلك، فيندفع للدفاع عن هذا الحق، وقد يكون دفاعًا عنيفًا. وبذلك أوضح «بيرفيو» أن العنف يأتي نتيجة سلب حق أساسي، كما أضاف إمكانية أن يكون العنف معنويًا وليس جسديًا فقط، وأكد أن التعمد في فعل العنف يؤدي إلى سلب الحقوق الأساسية.

(1) المرجع السابق، ص:44

(2) بير فيو، وآخرون، المجتمع والعنف، بحث بعنوان: العنف والوضع الإنساني، ترجمة: إلياس نحلاوي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985) ص:148.

عرّفه عالم الاجتماع الأمريكي «H. Nieburg» على أنه أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي تُوجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات.[1]

أما جراهام (H. (Greham، فعرّفه على أنه سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم، بغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعًا جماعيًا أو فرديًا.[2]

اتفق عالم الاجتماع الأمريكي تيد جر (Ted Robert Gurr، 1936 – 2017) مع نظرية «جراهام» H. Graham في تقييم العنف وقوته ووسائله من خلال التعرف على مصدره أولاً، فذهبا معًا إلى المعنى نفسه، بقولهما: «يمكن إجراء تقييم إيجابي أو سلبي أو محايد لمختلف أشكال العنف من معرفة من يقوم بها وضد من».[3]

أما الفيلسوفان الأمريكيان جروندي K. w. Grundy ووفينشتين M. A. wen-stien فأكدا نسبية العنف بقولهما: «لا يوجد تعريف دقيق واحد للفظة العنف، وأن رجال السياسة الذين يمثلون أقطابًا اجتماعية مختلفة، حتى الأشخاص أنفسهم تبعًا للغايات المرجوة في لحظة معينة، يعطون معنى مختلفًا للفظة العنف في أي أحداث ملموسة مرتبطة باستعمال العنف».[4]

بذلك يختلف مفهوم العنف من شخص لآخر تبعًا لانتماءاته، ولدى الشخص نفسه وفقًا لغاياته. وانطلاقًا من هذه الآراء في تعريف مفهوم العنف، يمكننا القول بأن العنف هو كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى أو الضرر بالآخرين أو اتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة.

(1) عبدالناصرعزيز، الأرهاب السياسي: دراسة تحليلية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996) ص:48.

(2) المرجع السابق، ص:48.

(3) ف. دينيوف، نظريات العنف في الصراع الأيدولوجي، ترجمة: سحر سعيد (دمشق: دار دمشق للنشر، 1983) ص: 121.

(4) المرجع السابق، ص:120.

2 - مفهوم العنف السياسي:

تتنوع التعريفات المتعلقة بمفهوم العنف السياسي، ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي يوضح أن العنف يصبح سياسيًا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية. ورغم وجود بعض الاختلافات بين الدارسين في تحديد هذه الدوافع والأهداف، فإنهم يوضحون في النهاية أن العنف السياسي يعني استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية.

عرّف «لينبورج» العنف السياسي من منطلق أنه عمل غير مشروع، أي غير قانوني، يستهدف إحداث تغيير، فذكر: «العنف السياسي هو كل عمل من أعمال الخروج عن النظام أو التدمير أو الإصابة تكوّن آثاره مدلولاً سياسيًا، والمدلول يعني أن الفعل يرمي إلى تغيير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة له تأثير على النظام الاجتماعي».[1]

أما «تيد هوندريش»(Ted Honderich - 1933)، فيعد من الذين عرفوا العنف السياسي من زاوية عنف الشعوب الذي يستهدف إحداث تغييرات في شكل الحكومة وسياستها، فأوضح أن العنف السياسي هو: «استعمال للقوة كبير أو مدمر ضد الأفراد أو الأشياء، لإحداث تغيير في المناهج السياسية وفي أشخاص الحكومة أو نظامها، ومن ثم إحداث تغييرات في المجتمع».[2]

إن هذا التعريف يحدد استعمالات القوة في إحداث تغييرات سياسية واجتماعية؛ فحينما ينتج العنف السياسي عن الشعوب كما ذهب «تيد هوندريش»، فإنها تقوم به غالبًا من أجل إحداث تغييرات في المجتمع وشكل الحكومة والنظام السياسي، وإذا كانت الحكومة تريد إحداث هذه التغييرات، فإنها لا تلجأ إلى العنف. لذا يأتي تعريف مفهوم العنف السياسي من زاوية عنف الشعوب وإحداث تغييرات في نظام الحكم تعريفًا

(1) فيليب برود، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، بحث بعنوان: عنف الدولة والعنف الرافض في أوروبا الغربية، ترجمة: فؤاد الدهان، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995)

(2) تيدهندريش، العنف السياسي فلسفته أصوله - أبعاده، ترجمة: عبد الكريم محفوظ (بيروت: دار الميسرة للطباعة والنشر، 1986) ص:142.

قاصرًا، حيث ينقصه الجانب الآخر للعنف، وهو عنف السلطة الذي يختلف تمامًا في دوافعه عن عنف الشعوب.

اعتبر كثير من الفلاسفة أن العنف السياسي سلوك ظاهر غير ضمني، وهذا هو الشرط الأول للعنف السياسي، فلابد أن يكون ظاهرًا وماديًا ومحدثًا لآثار مدمرة، في حين أوضح «روبرت مكافي براون» Robert Macafee Brown، 1920 – 2001 أن العنف السياسي يشمل كل أشكال العنف المادي والإيذاء الضمني، سواء كان عنف أفراد أو مؤسسات، فذكر: «إن أي سلوك شخصي أو مؤسساتي يتسم بالتدمير المادي الواضح ضد الآخر يعد عملاً عنيفًا، كما أن هناك العنف الشخصي الضمني الذي يؤدي إلى الأذى النفسي للآخر، وهناك العنف المؤسسي الضمني، حيث تهدد البنية المجتمعية هوية الأفراد، ويحدث في الأحياء المغلقة، وما تتضمنه من مستوى معيشي متدني».[1]

وفقًا لما سبق، يتضح لنا أن العنف السياسي يعد ممارسة ضغوط جسدية أو معنوية، سواء كانت ضمنية أو مُعلنة، ذات طابع فردي أو جماعي، بهدف الدفاع عن حق أساسي أو قيم ثقافية أو اجتماعية مثلما ذهب «فيليب برونو» حينما ذكر أن العنف يحدث حينما تخضع القيم والأهداف التي تخص فرد أو جماعة لقمع يمارسه تجاهه فرد آخر أو جماعة أخرى[2]، كما يمكن أن يتحدد الدافع إلى العنف السياسي في أحداث تغييرات معينة في الواقع السياسي، أو تغيير في سلوك الآخرين، يتضمن استخدامًا للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق هذه الأهداف.

إذًا يعد العنف في عديد من الاتجاهات استخدامًا للقوة لتحقيق مكاسب أو أهداف معينة لم تنجح المساعي السلمية في تحقيقها، ويتراوح تأثير العنف بين الإيذاء الجسدي والمعنوي والقتل والإبادة الجماعية وتدمير الممتلكات والمنشآت إذا كان بين الدول. وتزداد الإشكالية وضوحًا حينما يكون العنف ناتجًا عن صراع أيدولوجيات مختلفة؛ ففي هذه الحالة يرتكب الشخص العنف الموجه وهو يعتقد أنه لصالح البشرية نتيجة تحيزه

(1) Robert M. Brown، Religion and Violence Philadelphia the westminister press،1987 (1)

(2) فيليب برونو، المجتمع والعنف، مرجع سابق، ص:86.

لآرائه الذاتية، وهنا يمكن الوقوف على إشكالية أساسية في تعريف العنف السياسي وشرعية ومشروعية القيام به.

ثانيًا: التمييز بين العنف السياسي وبعض المفاهيم الأخرى

هناك خلط بين مفهوم العنف السلبي وعدد من المفاهيم الأخرى، ونوضح فيما يلي الاختلاف فيما بينهما.

١ - الإرهاب والعنف السياسي:

كثيرًا ما يتم الخلط في استخدام لفظي العنف السياسي والإرهاب السياسي، وإن وُجد تداخل بين المفهومين في بعض الأحيان، فهما متمايزان ومختلفان.

في البداية يجب أن نؤكد عدم وجود مفهوم محدد للإرهاب؛ فهناك تعريفات متعددة ومتداخلة، وما يراه البعض إرهابًا، يعتقده البعض الآخر عملًا مشروعًا. ويرتبط جوهر هذا الخلاف دائمًا بالرؤى المتباينة حول ما يُعتبر نشاطًا يستوجب الإدانة، وما يُعتبر كفاحًا مشروعًا يستحق الدعم.

في محاولة لتعريف مفهوم الإرهاب بشكل عام، يمكن تعريفه على أنه: «سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه، وبشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرهبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين، لتحقيق أهداف سياسية».[1]

يعطي هذا التعريف لمفهوم الإرهاب معنيين متباينين لكنهما يحملان الدلالة نفسها؛ فيُقصد بالإرهاب العنف السياسي المشروع الذي يرتكز على التخطيط المنظم لأعمال العنف وفقًا لإستراتيجية سياسية، كما يحمل معنى الإرهاب بمفهومه الذي يحمل هدفًا سياسيًا ويرتبط بقضية مجتمعية مشروعة، وأهم ما يركز عليه هذا التعريف هو خلق الإرهاب لجو من عدم الأمن والاستقرار.

عرف «أدونيس العكرة» الإرهاب السياسي على أنه: «فعل يستعمل العنف أو يهدد باستعماله، وفي كلا الحالتين يبدو العنف محورًا رئيسيًا لفعل الإرهاب؛ فإما أن يكون

(1) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص:53.

عينيًا وملموسًا، أي يُترجم بضحايا وأسلحة وأدوات وأعمال من القوة المادية، وإما أن يكون حالة عنيفة يعبر عنها جو غامر ومناخ عام يثير في النفوس انتظارًا غير محدد الموضوع، أو ترقبًا لأن يتعين هذا العنف وأن يتحقق في وقت من الأوقات».[1]

من الضروري تأكيد المسلمة القائلة بأن الإرهاب يتداخل مع العنف ويتمايز ويختلف عنه حسب السياقات والظروف؛ فغالبًا ما يحمل العمل الإرهابي الواحد تفسيرين على الأقل، وقد يعتبره البعض حالة من حالات الإرهاب، مما يتطلب إدانته ومقاومته والقضاء عليه باعتباره جريمة في حق البشرية، في حين يعتبره البعض الآخر حالة من حالات التحرر والمقاومة للدفاع عن الوطن.

قد يكون العنف السياسي مشروعًا ومقبولاً من جانب المجتمع، كالمقاومة للدفاع عن الوطن، إلا أنه يصبح غير مشروع عندما يتجاوز هدفه الغايات السامية، ويكون هدفه إبادة عرق أو جنس أو سلب حقوق.

عرّف «ناعوم تشومسكي» Noam Chomsky، 1928 الإرهاب على أنه: «الإشارة إلى التهديد باستخدام العنف أو استخدامه بالفعل للتخويف أو الإكراه لتحقيق غايات سياسية في معظم الأحيان، سواء كان إرهاب الجملة الذي يمارسه الأباطرة أو إرهاب التجزئة الذي يمارسه اللصوص».[2]

إذًا، فالإرهاب هو استعمال العنف من جانب أفراد أو جماعات لا يخوّل لهم القانون ممارسة ذلك، أي استعمال القوة خارج حدود المشروعية القانونية، وقد يكون هذا العنف ضد الدولة أو التنظيمات السياسية والاجتماعية، أو ضد الأفراد والجماعات وممتلكاتهم المادية، كما يمكن أن تُمارسه الدولة خارج حدود المشروعية القانونية ضد منافسيها ومعارضيها من الأفراد أو الجماعات أو الدول، بهدف الهيمنة السياسية واحتكار السلطة؛ فهناك عديد من القوى التي يمكن أن تمارس الإرهاب سواء على

(1) أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي بحث في أصول الظاهرة، وأبعادها الإنسانية (بيروت: دار الطليعة للطابعة والنشر، 1983) ص:73.

(2) ناعوم تشومسكي، الإرهاب الدولي الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبري (القاهرة: دارسينا للنشر، 1995) ص:130.

النطاق الداخلي للدولة، مثل الإرهاب الذي تمارسه السلطة على مواطنيها، والإرهاب الذي يمارسه الأفراد والجماعات ضد السلطة، أو الإرهاب الدولي الذي يحدث بين الدول. وعلى ذلك فإن الطابع النسبي والمصطلحي والقيمي لمفهوم الإرهاب يجعله مختلطًا مع العنف السياسي.

٢ – العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي:

عادةً ما يتم الخلط بين مفهوم العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي، فيُعرف عدم الاستقرار السياسي على أنه: «وضعية تتسم بالتغير السريع، غير المنضبط أو المحكم، مع تزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي».[1]

وفقًا لذلك، يعد العنف السياسي المظهر الأساسي والرئيسي لحالة عدم الاستقرار السياسي، ولكنه ليس العنصر الوحيد، فالظاهرة العنيفة تأتي من جانب النظام أو المواطنين أو كليهما.[2]

يعد ذلك السبب الرئيسي في الخلط بين مفهومي العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي، حيث تُطرح مؤشرات العنف السياسي باعتبارها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، وبذلك أصبح المفهومان مترادفين، وعلى الجانب الآخر أصبح الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي.

بذلك يعد العنف السياسي المظهر الأساسي لعدم الاستقرار، لكنه ليس مرادفًا له، لأن عدم الاستقرار السياسي أكثر اتساعًا من العنف السياسي، إذ يتضمن عديدًا من العناصر والمتغيرات.

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر: (حسن توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في مصر، د. علي الدين هلال إمحرر) النظام السياسي المصري التغير والاستمرار، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988) ص:18 – 43

(2) Martin C. Neddler، «Stability and Instability،» in: Michael B. stein. Ed. Issues in comporotive politics: A Text with Reodings (New yoru: St. Martin's press، 1977). Pp. 212- 221.

ثالثاً: العنف السياسي بين الشرعية والمشروعية

يعرف قاموس المصطلحات السياسية العنف على أنه: «الاستخدام غير المشروع، أو غير القانوني للقوة»[1]. ويمكن أن يكون العنف السياسي – سواء عنف السلطة أو عنف الشعوب – شرعيًا ولا يكون مشروعًا والعكس صحيح؛ فشرعية العنف السياسي تُكتسب من أن يكون الفعل العنيف حائزًا على رضا وقبول غالبية الشعب ومعبرًا عن رغباته في التغير أو الإصلاح، أما مشروعية الفعل العنيف فتتوقف على مدى التزام الفعل بالقواعد القانونية، حيث إن العنف قد يكون مشروعًا، مثل أفعال العنف التي يلجأ إليها الشعب المغتصبة حقوقه من قوى محتلة.

عرّف «تيد جر» الشرعية السياسية على أنها: «إحساس عام بالالتزام والطاعة من جانب المواطنين للنظام السياسي، ويكون النظام غير شرعي إذا كانت طاعته تعتمد على الإكراه»[2]. أما المشروعية فتُعرف على أنها:»توافق الممارسة السياسية مع القوانين والدستور السائد في المجتمع، فالفعل يصبح مشروعًا إذا قام على سند قانوني أو دستوري»[3].

وفقاً لذلك، فإن العنف السياسي يمكن أن يكون شرعيًا، أي حائزًا على قبول غالبية أفراد الشعب، ولكن غير مشروع، أي ضد القانون، كما أنه يمكن أن يكون مشروعًا، أي ملتزمًا بالقواعد القانونية، ولكنه في الوقت نفسه غير شرعي، حيث لا يحوز على رضا الشعب، «فالعنف السياسي قد يكون وسيلة شرعية، لتحقيق أهداف شرعية، وقد يكون طريق العنف هو الطريق الوحيد للتخلص من أوضاع ظالمة وبائدة»[4]، ويمكن أن يكون العنف شرعيًا إذا لاقى تأييدًا جماهيريًا وقبولاً من فئة كبيرة من الشعب.

(1) سامح فوزي، قاموس المصطلحات السياسية (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012) ص: 75 – 76.

(2) Ted Robbert Gurr، why men Rebel (Princeton: Princeton university pressm1970) pp.186.

(3) Terry nardin. Violence and state: a critique of empirical politicat theory (Beverly hills: sage 1971) p.1971. p. 10.

(4) Terry nardin. Violence and state: a critique of empirical theory (Beverly hills: saga 1971) p. 10.

حينما يكون العنف السياسي هو الحل الوحيد لاسترداد الحقوق والحريات، فهو يصبح شرعيًا وأخلاقيًا، إلا أنه يصبح فعل غير شرعي إذا لم يكن بموافقة الغالبية أو حائزًا على رضاهم، فعلى سبيل المثال، يعد اغتصاب السلطة عملاً غير مشروع، إلا أن الثورات قد تكون شرعية إذا حازت على رضا وقبول غالبية الشعب.

هناك من يرى أن العنف السياسي بكل صورة وأشكاله غير شرعي وغير مرغوب فيه ذاكرًا: «إن العنف عمل غير شرعي، يمثل اختراقًا للحدود المقبولة لاستعمال القوة في العلاقات الاجتماعية، ومن ثم فإن أهدافه غير شرعية ولا يقرها الوعي الجماعي، وتوجد طرق ووسائل مشروعة يمكن اللجوء إليها لحل المشكلات والقضاء على مصادر التوتر».[1]

هناك اتجاه آخر يحدد شرعية العنف السياسي ومشروعيته طبقًا لطبيعة النظم السياسية؛ ففي النظم التسلطية تعد ممارسة العنف من جانب المواطنين عملاً مشروعًا وشرعيًا، لعدم وجود قنوات شرعية فعالة للمشاركة في صناعة القرارات أو الاعتراض على السلطة، أما في دول التعددية السياسية، فيعد العنف الذي يُمارسه المواطنون استخدامًا غير مشروع للقوة، لأنه يمثل خرقًا للقانون والدستور الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.[2]

رابعًا: أشكال العنف السياسي

ثمة شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيًا عندما تكون الأهداف أو الدوافع من ورائه سياسية، رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف والقوى المرتبطة بها، فعّرف «بول ويلكنسون» Paul Wilkinson 1937 – 2011 العنف السياسي على أنه: «استخدام القوة أو التهديد

(1) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص: 50.

(2) David Miller، «the use and Abuse of political Violence،» political studies، vol. 32. No. 3 (1984)، pp. 401- 419.

Paul Wilkinson، terrorism and the liberar state (new york: john wiley، 1977)، pp. 38- 40.

باستخدامها لإلحاق الأذى بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية»[1]، وعرفه شانغ بياهن على أنه: «استخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسية»[2].

تتعدد القوى التي تمارس العنف السياسي؛ فقد يمارسه النظام ضد فئة معينة بهدف الاستمرار في السلطة، وهو ما يُشار إليه بالعنف الرسمي[3]، ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش أو الشرطة أو المخابرات[4]، وقد يمارسه المواطنون أو فئات معينة كالعمال أو الأقليات أو الطلبة أو الفلاحين ضد النظام أو بعض رموزه، وهو ما يُعرف بالعنف الشعبي، وغالبًا ما يهدف إلى ممارسة ضغوط على النظام السياسي لتحقيق مطالب خاصة بالفئات الممارسة للعنف، ويُعرف العنف في هذه الحالة باسم العنف غير الرسمي .[5]

بذلك يوجد شكلان رئيسيان لاستخدام العنف، هما العنف الرسمي، أي استخدام النخبة الحاكمة للعنف تجاه المجتمع، والعنف غير الرسمي، أي استخدام القوى والتنظيمات السياسية أو الاجتماعية للعنف إزاء النظام الحاكم.

١ – عنف السلطة (العنف الرسمي):

يتضمن العنف الرسمي مختلف أشكال العنف التي يمارسها النظام ضد المواطنين أو ضد جماعة معينة، من خلال عديد من الأجهزة والإجراءات تتمثل فيما يلي:[٦]

١ – الاعتقال لأسباب سياسية.

٢ – الأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة (أكثر من ١٠ سنوات) المرتبطة بقضايا سياسية.

(1) Paul Wilkinson، terrorism and the liberal state (New York: john wiley، 1977)، p. 30.

(2) Si Ahn، Social Derelopment and political Violerity press، 1981)، p.12.

(3) Gurr and Bishop، «Violent Nations and others» pp. 82- 84.

(4) Leslie. J. Macfarlane، Violence and the state loxerord: Nelson، 1974) p.76.

(5) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص:28.

(6) المرجع السابق، ص:83.

٣ - أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.

٤ - استخدام قوات من الأمن لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي.

٥ - استخدام وحدات من الجيش لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي.

لابد من الإشارة إلى أن هذه المؤشرات السابقة لا تغطي كل صور العنف السياسي الرسمي وأشكاله، فهناك عدة أشكال أخرى لعنف السلطة، مثل تعرض المعتقلين للتعذيب وأحكام الحبس بأقل من 10 سنوات.

إلى جانب هذه المؤشرات التي تدل على العنف المادي والجسدي والقانوني، توجد أشكال أخرى من العنف دون تنفيذه، وذكر «بيرفيو» عن هذا العنف: «إن الوعي الاجتماعي في أيامنا أصبح أكثر إرهاقًا، حيث تُعتبر اليوم بعض الضغوط الاجتماعية أو السياسية، رغم صفتها الشرعية أو المؤسسية وإن لم تثر حركات التمرد أو الاعتراض، حالات عنيفة»[1].

يصبح الفرد معرضًا لعنف السلطة إذا لم تتح له ممارسة حقوقه الإنسانية التي نالتها البشرية بعد كفاح طويل، وهناك من يرى أن الفساد الحكومي يعد شكلاً من أشكال عنف السلطة. كما أن عنف السلطة له مظاهر واضحة يعاني منها الأفراد والجماعات، من المعارضين والمسالمين الذين ليس لهم أي نشاط سياسي بالتأييد أو المعارضة.

٢ - عنف الشعوب (العنف غير الرسمي):

يُقصد بالعنف السياسي غير الرسمي أشكال العنف المضادة للنظام التي يمارسها المواطنون أو قوى وجماعات وتنظيمات معينة منهم. ويمكن تحديد أهم مؤشرات العنف غير الرسمي فيما يلي:[2]

١ - المظاهرات.

٢ - أحداث الشغب.

٣ - التمردات.

(1) بيرفيو، المجتمع والعنف، مرجع سابق، ص:139.

(2) حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص: 83.

٤ – الإضرابات.

٥ – الاغتيالات ومحاولات الاغتيال.

٦ – الانقلابات ومحاولات الانقلاب.

يتوجه عنف الشعب أو العنف غير الرسمي إلى السلطة ورموزها، أو بين الجماعات التي تتنافس على السلطة، وقد يكون ضد مستعمر خارجي، ويتولد نتيجة الشعور بالظلم الذي يدفع الفرد أو الجماعة إلى التضحية بحياتهم من أجل تغيير أوضاع ظالمة، أو للتعبير عن مطالب معينة، حيث «إن العنف السياسي يشير إلى كل الهجمات ذات الطبيعة الجماعية التي تظهر من داخل المجتمع وتكون موجهة نحو النظام السياسي وممثليه، بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة، أو الذين يشغلون مراكزه، أو ينفذون سياسته، وينظر المشاركون في العنف السياسي إليه باعتباره تعبيرًا عن مطالب سياسية أو معارضة لسياسات غير مرغوب فيها».[1]

قد تكون فئة أو جماعة معينة هي البداية لممارسة العنف في المجتمع، مثل الفلاحين أو العمال أو الطلاب، وقد تكون الدوافع سياسية أو اجتماعية او دينية أو اقتصادية، حيث أوضح «هربرت ماركيوز» Herbert Marcuse، 1898 – 1979 أن الطلاب هم أكثر الفئات راديكالية في المجتمع، وتعد أفكارهم المحرك الأساسي لثورة الطلاب في أمريكا في العقد السادس من القرن العشرين، كما اعتقد أن المنبوذين على هامش المجتمع والعاطلين واللامنتمين والأقليات من سكان الأحياء اليهودية من الفئات المؤهلة لإحداث التغيير والثورة .[2]

أما كارل ماركس، فقد رأى أن العمال هم الفئة المنوطة بإحداث التغييرات الاقتصادية والسياسية في المجتمع، فتبنت الماركسية مفهومًا عن العنف الطبقي في المجتمعات الرأسمالية، يكمن في عنف أيدولوجي يتمثل في سيطرة أفكار الطبقة البرجوازية، وفرضها على طبقة البروليتاريا.

(1) علي ليلة، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، بحث بعنوان: الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي، مرجع سابق، ص:64.

(2) Hareberr Marcuse: An Essay on Liberation، (Boszon: Collins، 1970) P. VII. VIII.

ذكر «كارل ماركس» Karl Marx 1818 – 1883 و«فريدريك إنجلز» Friedrich Engels 1820 – 1895 في كتابهما «الأيدولوجية الألمانية»: «إن الطبقة السائدة في كل عصر هي الأفكار السائدة أيضاً، أي إن الطبقة التي تمثل القوى المادية السائدة، والتي تتصرف بوسائط الانتاج المادي، تمتلك في الوقت نفسه الإشراف على وسائل الإنتاج الفكري، بحيث يخضع أولئك الذين يفتقرون إلى وسائط الإنتاج الذهني إلى هذه الطبقة السائدة»[1].

يكمن عنف البرجوازية الذي تراه الماركسية في الهيمنة الفكرية والاستغلال الاقتصادي دون ممارسة أي شكل من أشكال العنف على طبقة البروليتاريا، حيث تعتبر الماركسية أن استنزاف طاقة العمال واغترابهم عن نتاج عملهم يمثل عنفًا ماديًا وجسديًا أيضًا. أما العنف السياسي، فهو مقصور على الدولة فقط، وحينما تصل الرأسمالية إلى هذا الحد من اضطهاد البرجوازية للبروليتاريا، فإن الثورة تنفجر.

يقوم بهذه الثورة طبقة البروليتاريا ذات القوة العددية وصاحبة الحق على الطبقة الرأسمالية، فتنتزع الملكيات وتجعل الثروات والمرافق ملكية مشاعة بين الجميع، فيتناول كل عامل قيمة عمله كاملة، ويجد فيها ما يكفي لإرضاء جميع حاجاته ويزيد [2].

لا يقتصر عنف الشعوب على الجماعات، فقد يظهر في أحيان أخرى على المستوى الفردي، حينما يسعى الفرد إلى تحقيق أهداف عامة للجماعة أو للمجتمع ككل. لذا تحدث «فرانسو لوجاندر» Jean – François Lyotard 1924 – 1998 عن عنف الفرد قائلاً: «إن الفرد مُهدد، إن العنف ظاهرة تمس الفرد قبل كل شيء، والفرد المهدد يمكن أن يكون أحد المهددين في جماعة، أو أن الجماعة هي التي تفرض عليه العنف، لكن العنف يمارس تأثيره الجسدي والنفسي على الفرد أولاً، فالفرد مهدد في جسده، كما أن الصراع من أجل البقاء ليس محض خيال، فالقلق والخوف الذي يشل هو ذلك القلق

(1) كارل ماركس، فريدريك إنجلز، الأيدولوجية الالمانية، ترجمة: فؤاد أيوب (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر) ص:56 – 57.

(2) محمد على محمد، على عبد المعطى محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984) ص:236.

القابل للانفجار، إنه الخوف الجسدي الذي يدفن الجندي في مقر ملجأه، والذي يقذف به خارجه ليقتل مخاوفه أن يُقتل»[1].

ذهب «لوجندر» إلى اختلاف العنف الجماعي عن الفردي، حيث تختلف نفسية الأفراد المتجمهرين في جوهرها عن نفسياتهم الفردية، كما أن وجود الفرد في جمع يغيّر من نفسيته، ويؤدي تجمع الأفراد في حشد إلى تشكيل كائن جديد، هو روح الجمعية «إن تلك الروح الجماعية الخاضعة بصورة خاصة للانفعال والإجماع تتسم إذن باليقينية والتعصب وانعدام المسئولية أيضًا وسرعة التقلب، فتنشأ عنها تصرفات نوعية تتميز بنمط من العنف جديد»[2].

٣ – العلاقة بين العنف الرسمي وغير الرسمي:

تعد العلاقة بين العنف الرسمي وغير الرسمي علاقة معقدة ومتداخلة، كما أن الفصل بينهما لا يعني أن الفصل التام، وإن بدت أحداث كل منهما مستقلة، فمن المؤكد وجود علاقة بينهما. ولمحاولة فهم العلاقة بين العنف الرسمي (الحكومي) وغير الرسمي (غير الحكومي)، لابد من التمييز بين النظم السياسية الليبرالية والنظم التسلطية.

١ – النظم الليبرالية:

توجد ضوابط وقوانين للعنف الرسمي، حيث تتوفر كافة المؤسسات والآليات لإدارة الصراعات الاجتماعية وحلها، وتتسم هذه المؤسسات بالشرعية، وبذلك تستطيع القوى المختلفة توصيل مطالبها والتعبير عن رغباتها دون الحاجة إلى استخدام العنف.

٢ – النظم التسلطية:

لا توجد قيود أو قوانين أو ضوابط للعنف الرسمي، ولا تتوفر المؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حيث غالبًا ما تتسم بالضعف أو التبعية

(1) فرانسوار لوجاندر، المجتمع والعنف، بحث بعنوان: بين العنف الفردي والجماعي، مرجع سابق، ص:17.

المرجع السابق، ص:19.

للسلطة، ومن ثم لا تكون هناك وسيلة أمام القوى الاجتماعية لتوصيل مطالبها والتعبير عن رغباتها سوى اللجوء إلى العنف [1].

تعد العلاقة بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي ليست واحدة من حيث طبيعتها واتجاهاتها، حيث تتعدد أنماط هذه العلاقة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١ – علاقة طردية (إيجابية) بين العنف غير الرسمي والعنف الرسمي، حيث تؤدي زيادة الأول أو نقصه إلى زيادة الثاني أو نقصه. وتتم هذه العلاقة غالبًا بشكل مباشر لأن أي نظام سياسي لا يمكن أن يصمت إزاء تصاعد أعمال العنف غير الرسمي التي قد تشكل تهديدًا لاستمراره [2].

انتبهت عديد من الدراسات عن العنف الرسمي إلى تأكيد هذه العلاقة، مثل دراسة «دووف وماكمانت» عن العنف الحكومي في أمريكا اللاتينية التي أكدت العلاقة الطردية (الإيجابية) بين العنف الرسمي وغير الرسمي، حيث أوضحت أن العنف الرسمي (الحكومي) يعد المتغير الأساسي في هذه العلاقة؛ فكلما زادت إجراءات العنف الرسمي، زاد حجم أعمال العنف غير الرسمي[3].

٢ – علاقة عكسية (سلبية) بين العنف الرسمي وغير الرسمي، حيث تؤدي زيادة الأول أو نقصه إلى زيادة الثاني أو نقصه، فيستطيع النظام أن يقضي على العنف غير الرسمي من خلال ممارسة العنف الرسمي، إلا أنه قد يسهم في زيادة أعمال العنف غير الرسمي عندما تضعف قدرته على التحكم في أدوات القهر ووسائله[4].

نظرًا إلى قدرة النظام في الغالب على الاستمرار في مواجهة العنف غير الرسمي باستخدام كافة الوسائل المتاحة، تتناقص قدرة القوى المعارضة على مواجهته بعد نقطة

(1) أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص:70.

(2) المرجع السابق، ص:71.

(3) Ernest A. Duff، John F.M camant and waltrand A Q. Morales، Violence and Rep - ression in Latin America A Quantitive and Historical Analysis (New Yourk: Free press، 1976).

(4) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص:71.

معينة، ويبدأ في التناقص ثم الاختفاء تمامًا، وقد يحدث العكس في بعض الحالات، فتتمكن القوى المعارضة من تدعيم قدراتها والإطاحة بالنظام[1]، بسبب حدوث بعض المفارقات التي تدعم ذلك، فتتحول بعض وسائل القمع والعنف الرسمي إلى وسائل دعم للقوى المعارضة أمام السلطة، وتتجه قوات الأمن أو الجيش إلى التخلي عن مساندة النظام، فتنضم إلى القوى المعارضة، مما يؤدي إلى القضاء عليه في نهاية الأمر.

هكذا يتأكد لنا وجود علاقات متداخلة ومتشابكة بين العنف الرسمي وغير الرسمي واختلاف كثير من الباحثين حول طبيعة هذه العلاقة ومحدداتها.

خامسًا: العلاقة بين الفلسفة والعنف السياسي

اختلف الفلاسفة حول ظاهرة العنف السياسي وعلاقته بالطبيعة الإنسانية، مما أدى إلى الاختلاف حول علاقة فلسفاتهم بالعنف؛ فمنهم من رأى أن العنف هو الأصل في الطبيعة البشرية وأنه غريزة فطرية، ومنهم من رأى أنه ثقافة وسلوك مكتسب، وهو ما نعرضه فيما يلي:

١ - العنف غريزة فطرية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العنف والنزوع إلى العدوان يعد غريزة فطرية في الطبيعة البشرية، وأنها السبب الأساسي في كافة صور العنف التي يعيشها المجتمع المتطور. وتمتد جذور هذا الرأي قديمًا إلى الفيلسوف الإغريقي هيرقليطس (٥٠١ - ٥٠٤) ق.م من خلال مقولته الشهيرة «الحرب هي كل الأشياء وملكة كل الأشياء»[2].

يعد المنادون بمذهب الطبيعة (Naturalists) من أنصار هذا الفريق، حيث أوضح «روبرت اردرى» Robert Ardery 1908 - 1980 أن الإنسان مستعد فطريًا للقيام بأعمال عنف، وأنه عاجز عن ترويض غرائزه الطبيعية في النزاعات الاجتماعية والصراع، وأن البشر مهما بلغت قوتهم لا يستطيعون ممارسة رقابة منطقية وفعالة على مظاهر

(1) S. Jackson [etal.] <<Conflict and Coercion in Dependent States، >> Journal of conflict Resolution، Vol. 22، no. 4 (1978)، pp. 627- 657.

(2) حربي عباس عطيتو، ملامح الفكر الفلسفي عند اليومان (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992) ص:15 - 35.

عدوانيتهم، وأضاف: «البشر قتلة بطبيعتهم»، معللاً ذلك بأن البشرية البدائية استخدمت أدوات وأسلحة لتحطيم رؤوس القردة، واعتبر أن هذه الفرضية تلقى قبولاً لدى العقلية الغربية، لأنها وجدت فيها توضيحًا لأصول العدوانية الإنسانية، وبررت المسئولية عنها باعتبارها نظرية[1].

كان «سيجموند فرويد» Sigmond freod 1856 – 1939 من أكثر المؤيدين لهذه النظرية، حيث رأى أن الأفراد ليسوا مخلوقات لطيفة تريد أن تحب دائمًا، بل هم على العكس من ذلك، حيث إنهم مخلوقات لها دوافع غريزية يتسم بعضها بقدر كبير من العدوانية[2].

افترض فرويد وجود غريزتين لدى الإنسان، هما غريزة الحب أو الجنس وغريزة الموت، وكل منهما تتطلب الإشباع، حيث اعتبر أن غريزة الحب تنبع من نرجسية عدوانية أساسية، تجعل من الآخر عدوًا ممكنًا ومنافسًا قد يكبت حريته، ثم يحدث العدوان دفاعًا عن هذه النرجسية، في حين حدد غريزة الموت في «غريزة تدمير مُوجهة ضد العالم الخارجي وضد مختلف الكائنات الحية الأخرى»[3].

ذكر فرويد: «إن غايات الحضارة تنظم العلاقات الاجتماعية بين البشرية، كما تخلق متطلبات مثالية معينة لدى الجماعات، ودون ذلك التنظيم سوف تتحكم في العلاقات إرادة الفرد الفوضوية، بمعنى أن الفرد أقوى من أي شخص منعزل، وتكون قوة الجماعة في مواجهة قوة الفرد تلك القوة المتوحشة، كما أن حكم القانون هو المسيطر الأقوى على الأفراد، حيث أسهم في وضعه الجميع، وتأسس على تضحيتهم بغرائزهم، حتى لا

(1) Ashley Montagu، Man and Aggression (New York: Oxford university press، 1968) p.3

(2) Sigmund Freud: Civilization and its Discountents (New York: Norton and company: Trans: James stachey. 1981) p.58.

(3) Sigmund Freud، the theory of psychoanalysis، Begond the pleasure principles، the Ego and the id other work (New york: penuin Books، trans: james stachey. 1984) p.381.

يكون هناك من يعيش تحت رحمة القوة الغاشمة»[1]. وبذلك، ذهب فرويد إلى إمكانية ترويض العنف الإنساني عن طريق المثل العليا للحضارة والقانون.

كان الفيلسوف الإنجليزي «توماس هوبز» من الفلاسفة الذين ربطوا ظاهرة الحرب والنزعة العدوانية بالطبيعة البشرية، كما دعا إلى ضرورة الخروج من مأساة حالة الطبيعة والبحث عن السلم، لأن حالة الطبيعة عنده تعني شيئًا واحدًا، هو أن الإنسان ذئب لغيره من بني البشر[2] حيث وصف حالة العنف بقوله: «ما ينتج عن زمن الحرب هو العداء الموجود بين الإنسان والإنسان، إذ يصبح كل إنسان عدوًا لكل إنسان آخر، فيعيش البشر فيه دون أمان غير ما تؤمنه لهم قوتهم الخاصة وقدرتهم الخاصة المبتكرة»[3].

٢ – العنف ثقافة مُكتسبة واللاعنف شيء أساسي في الطبيعة البشرية:

ذهب أنصار هذا الفريق إلى أن الإنسان مسالم بطبعه، إلا أنه لا يوجد إنسان يعيش حالة الطبيعة الصرفة، أي يعيش بمنأى عن تأثيرات العوامل الثقافية؛ فالإنسان خير بطبيعته والشر هو الاستثناء، ولا بد من وجود مؤثرات خارجية تجعله ينصرف من السلام إلى العدوان.

أيد هذا الرأي فلاسفة اليونان الذين اعتبروا الإنسان خيرًا بطبيعته وأن الشر يعد استثناءً، وكان من أنصار هذا الرأي سقراط وأفلاطون وأرسطو وفلاسفة الرواقية وغيرهم، حيث ذكر الفيلسوف اليوناني سقراط في فلسته الأخلاقية: «إن الإنسان يريد الخير دائمًا، ويرفض الشر بالضرورة»، فمتى تبين ماهيته وعرف خيره بما هو إنسان إرادته حتمًا، أما الشهواني فهو عبد نفسه[4]

(1) Sigmund Freud: Civilization and its Discontents. Ibid، p.42.

(2) قادة جليد، العرب في التاريخ عند ابن خلدون وهيجل، مجلة رأى اليوم، 10 سبتمر، 2017، 25/10/2021 https://www.raialyoum.com

(3) توماس هوبز، اللفياتان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة: دينا حرب وبشرى صعب، مراجعة، رضوان السيد، ط1 (الإمارات: دار الفارابي، 2011) ص134.

(4) أنظر: حربي عباس عطيتو، الفلسفة القديمة من الفكر الشرقي إلى الفلسفة اليونانية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، د.ت) ص:279.

اعتبر الفارابي في كتابه «آراء أهل المدينة الفاضلة» أن الغلبة والقهر صفتان من خاصيات المدينة الضالة، لأن السياسة لا تقترن بالضرورة بالعسف والعنف، كما يسود العقل الكامل والقيم المثلى في المدينة الفاضلة، وتكون السياسة فيها حكيمة وقويمة تهدف إلى إسعاد الإنسان»[1].

رأى «كارل بوبر» Karl poper، 1902 – 1994 في مقالته عن اليوتوبيا والعنف أن العنف لاعقلاني وأن العقل هو البديل الوحيد للعنف، حيث ذكر «العقل هو النقيض المباشر لأي وسيلة عن وسائل القوة والعنف»[2] إلا أنه رأى إمكانية إخضاع العنف إلى قوة العقل وسيطرته، فأوضح: «إن القول بأنه من الممكن إخضاع العنف لسلطان العقل لا ينطوي بالضرورة على أمل كاذب، وربما يكون هذا هو السبب الذي يجعلني أؤمن بالعقل، كما أنه السبب الذي يجعلني أنعت نفسي إنسانًا عقلانيًا، لأنني أرى في موقف التعقل البديل الوحيد للعنف».

كما ذكر «ميشيل كوناتون»: «أن تكون العدوانية مكتسبًا ثقافيًا فهذا أمر واقع ثابت، إذ إنها لا تظهر إلا لدى الإنسان، انطلاقًا من اللحظة التي تتخطى فيها الطبيعة ذاتها إلى ثقافة، ولكن تأكيد السمة الثقافية للعدوانية لا يعني أننا ننفي وجود منطلق لها في الطبيعة، وفي الواقع لا يجوز السقوط في الملائكية الثقافية التي تتجاهل الحتميات المحيطة بالإنسان من كل جانب، فتجعل من العدوانية مجرد ظاهرة ثقافية ملحقة، ليست ضرورية أو دائمة»[3].

بذلك يمكننا القول بأنه إذا كان العنف مكتسبًا لدى البعض، لا يمكننا الجزم بأنه ليس في كثير من حالاته غريزيًا، حيث حاول البعض الجمع بين وجهتي النظر السابقتين، وهما أن العنف ثقافة مكتسبة لها أصول غريزية يمكن التحكم فيها.

(1) أبونصر الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها، ترجمة وتحقيق على بوملحم، ط1 (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1995) ص:128.

(2) تيدهندريش، العنف السياسي فلسفته – أصوله – أبعاده، مرجع سابق، ص:49.

(3) المرجع السابق، ص:49.

سادساً: العلاقة بين العنف والسلطة في الفكر الفلسفي المعاصر

انقسم الفلاسفة على مدار تاريخ الفكر الفلسفي إلى فريقين حول علاقة الفلسفة بالعنف؛ رأى أحدهما أن العنف أمر طبيعي وغريزة فطرية، ورأى الآخر أن العنف يتنافى مع الطبيعة البشرية وأنه يُعد ثقافة مكتسبة. ولم يختلف الأمر كثيرًا حول العلاقة بين العنف والسلطة في الفكر الفلسفي، حيث ظهر اتجاهان متضادان في هذا الشأن؛ يرى الأول منهما أن العنف والسلطة متلازمان، فلا مانع من استخدام العنف في مجال السياسة طالما أن الضرورة تحتم ذلك، في حين ذهب الاتجاه الآخر إلى وجوب ممارسة العمل السياسي بعيدًا عن العنف، وهذا الخلاف يدعونا إلى التساؤل عن حقيقة العنف، فهل هو بالفعل ملازم للسلطة ولصيق بالعمل السياسي ومرتبط بكل اجتماع بشري كما أوضح عدد كبير من الفلاسفة المحدثين، أم هو ظاهرة تاريخية متغيرة وعارضة مرتبطة بطبيعة السلطة وأهدافها وبنية التركيب الاجتماعي.

الاتجاه الأول: الحداثة السياسية وتبني العنف

إن الفلسفة السياسية الكلاسيكية جعلت الفضيلة هدفًا ساميًا، وحددت الغاية الطبيعية المرتبطة بوجود الإنسان في تحقيق الفضيلة، كما اتفق أفلاطون وأرسطو حول الطغيان باعتباره «عنفًا خالصًا»، حيث يستهدف الطاغية إخضاع الناس واستعبادهم بغية تحقيق مصالح خاصة، وبالتالي يمكن القول بأن سياسة الحق عند كل من أفلاطون وأرسطو تستهدف إسعاد الناس، وتوثيق العلاقات وتحقيق الانسجام فيما بينهم، وإبعاد مظاهر العنف والصراع.

أعلنت الحداثة السياسية الخروج من الكهف اللاهوتي، ونظرت إلى السياسة على أنها مجال إنساني خالص يحقق فيه الإنسان ذاته من خلال تعاقدات سياسية تكفل له جملة من الحقوق المدنية، يأتي في مقدمتها حق الحرية، إلا أنها انزلقت نحو تبني العنف والاستبداد السياسي، ويمكن تتبع ذلك في عديد من الكتابات السياسية رغم الاختلاف حول صيغ تنظيم العنف والحلول المقترحة بشأنه.

1 – العنف والمحافظة على السلطة السياسية:

أكدت عديد من الكتابات الفلسفية أن السلطة مرتبطة دائمًا بالعنف، وأنها لا تتحقق دون العنف. وهو ما أثبتته السوسيولوجيا السياسية عند «ماكس فيبر» عندما جعل من العنف حقًا مشروعًا للدولة تمارسه باسم القانون، حيث ذكر: «الدولة الحديثة لا يمكن تعريفها سوسيولوجيًا إلا بالوسيلة المميزة الخاصة بها، وبكل تجمع سياسي آخر، وهو العنف الفيزيائي»[1] حيث تعد الدولة هيمنة الإنسان على الإنسان باستعمال العنف المشروع[2] ، وكذلك رأى «ك. رايت ميلز» Wright Mills، 1916 – 1962 أن «كل سياسة هي صراع من أجل السلطة، والعنف هو أقصى درجات السلطة»[3]

أكد المفكر الفرنسي «ج.م دومناك» المفهوم نفسه بقوله: «إن السياسة لا تقوم دونما عنف، حتى لو لم تقتصر على العنف، لا أقول أن العنف هو جوهر السياسة، بل إن جوهر السياسة في كل زمان ومكان ينطوي على العنف»[4].

أوضح «نيقولا ميكافيلي»Niccolò Machiavelli، 1469 – 1527 أن المجال السياسي له قواعده وقوانينه الخاصة ولا علاقة له بالقيم السائدة في المجال الديني والأخلاقي. وعلى ذلك تكون الدولة قوة للتسلط والقهر والعنف ضد كل من يهدد كيانها ومصالحها، وبإمكانها أن تدافع عن هذا الوجود بكل الوسائل التي تحفظ لها السيادة والاستمرارية. لذلك اعتبر «ميكافيلي» الحرب بمفهومها الواسع أنجح الوسائل للحفاظ على كيان الدولة، ورأى أنها لا تنحصر في «الاقتتال والنزاع والصراع، بل تشمل الدهاء والتبصر والمكر واختيار أفضل الوسائل لتحقيق غايات السيطرة والقوة»[5].

(1) ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفها حرفة، ترجمة: جورج كتورة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011) ص:19.

(2) حنا أرنت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس (بيروت: دار الساقي، 1992) ص:31.

(3) المرجع السابق، ص:31.

(4) بيرفيو، المجتمع والعنف، بحث بعنوان: العنف والوضع الإنساني، مرجع سابق، ص:129.

(5) عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة (كانط في مواجهة الحداثة بين الشرعية الأخلاقية والشرعية السياسية)، (المغرب: أفريقيا الشرق، 2010) ص:254.

في إطار ذلك، لم يأت كتاب «الأمير» لميكافيلي لتحديد مبادئ السلطة السياسية، إنما تمركزت تحليلاته حول شخص الأمير ونجاحه في فرض هيمنته وحمل الرعايا على الطاعة المطلقة، لأن قوة الدولة من قوة صاحب السلطة، فتكتسب الدولة سيادتها من فرض هيمنة الحاكم بإتباع منطق القوة والحرب، حيث ذكر: «على الأمير ألا يستهدف شيئًا غير الحرب وتنظيمها وطرقها، وألا يفكر أو يدر شيئًا سواها، إذ إن الحرب هي الفن الوحيد الذي يحتاج إليه كل من يتولى القيادة»[1] .

بذلك كان كتاب الأمير بمثابة وثيقة تحمي حقوق الحاكم لا حقوق المجتمع؛ فالحاكم له الحق في بناء سياسته على القوة والترهيب، حيث ذكر: «من الواجب أن يخافك الناس وأن يحبوك، ولكن لما كان من العسير أن تجمع بين الأمرين، فإن من الأفضل أن يخافوك على أن يحبوك، هذا إذا توجب عليك الاختيار بينهما»[2]، كما أوضح مقدِمًا النصيحة للحاكم: «عليك أن تدرك سبيلين للقتال؛ أحدهما بواسطة القوانين، والآخر عن طريق القوة، ويلجأ البشر إلى السبيل الأول، أما الحيوانات فتلجأ إلى السبيل الثاني، ولكن لما كانت الطريقة الأولى غير كافية لتحقيق الأهداف عادة، فإن على الإنسان أن يلجأ تبعًا لذلك إلى الطريقة الثانية»[3]. وعلى هذا النحو يكون العنف السياسي هو أنجح الوسائل من منظور ميكافيلي في تدبير شئون الدولة.

٢ – ذهب «توماس هوبز» في الاتجاه نفسه، وواصل في مساندة العنف السياسي باعتبار العنف متأصلاً في الطبيعة الإنسانية ومكونًا من مكوناتها؛ فالعنف يمثل العنصر الأساسي في العلاقات الاجتماعية، حيث يتمثل المحرك الأساسي لسلوك الإنسان في حب البقاء والحفاظ على الذات، وبالتالي فكل إنسان بحكم أنانيته الطبيعية يعد خطرًا لكل إنسان آخر؛ ففي الحالة الطبيعية السابقة على وجود الدولة يكون «الجميع في حرب ضد الجميع»، لذا يتحتم تأسيس دولة قاهرة ومستبدة لإيقاف الحرب، ولضمان الحياة واستمرارية المجتمع[4].

(1) المرجع السابق، ص:131.

(2) المرجع السابق، ص:143.

(3) ميكافيلي، الأمير، ترجمة: خيري حماد، ط13 (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1985) ص:147.

(4) توماس هوبز، اللفياثان، ترجمة: ديانا حرب (أبو ظبي: دار الفارابي، 2011) ص:115.

أكد هوبز أن الدولة صناعة بشرية يُطلق عليها فن بشري، «فالفن هو الذي يخلق هذا الإله الفاني الذي تسميه الدولة»[1]، ولفظ الإله هنا لفظ مجازي للدلالة على السلطة المطلقة التي تكون بيد الحاكم، بحيث يكون للحاكم السيادة المطلقة لتحقيق السلم الذي كان مفقودًا في حالة الطبقة الأولى «باستعمال قوتهم ووسائلهم لصالح السلم والدفاع عن المجموع»[2]، وتدخل طاعة الرعايا للحاكم ضمن الواجبات المدنية التي يتحقق السلم المدني على إثرها، فالحاكم هو صاحب الحق «الذي يكره غيره ولا يكره ذاته لإنه مبدأ كل إكراه مدني ولا سلطة مدنية فوق سلطته»[3].

نخلص من ذلك أن نظرية هوبز حول التعاقد تستند إلى محاولة تبرير العنف والاستبداد السياسي وتعويض عنف الأفراد ضد بعضهم بعضًا بعنف الحاكم ضد الرعايا، حيث ذكر: «يجب أن نخلص إلى أننا لا نبحث عن رفقاء بأي غريزة، بل بسبب ما نستفيد منهم من جاه ومنفعة، فنحن لا نرغب في أشخاص نعيش معهم إلا بسبب هاتين المصلحتين اللتين تعودان علينا بالنفع»[4]، وبذلك تتعلق فكرة العقد الاجتماعي عند هوبز بالدولة لا بالمجتمع، لأن المجتمع من وجهة نظر هوبز يتشكل بواسطة المصالح والمنافع، وعلى ذلك فإن «قوة هوبز تتجلى في أنه أسس – بناء على إجراء العقد – سيادة مطلقة لا تتجزأ أو أكثر تصلبًا»[5].

الاتجاه الثاني: الفلسفة السياسية المعاصرة ونبذ العنف بعد الحداثة السياسية للعنف السياسي المتمثل في شخص الحاكم

جاءت فلسفة «هوبز» و«ميكافيلي « لتأكيد مقولة العنف السياسي، وكان من الضروري أن تكون هناك مراجعة ذاتية لمسار الفلسفة المعاصرة، ومحاولة تقديم نقد داخلي لفكرة

(1) المرجع السابق، ص:5.
(2) المرجع السابق، ص:178.
(3) المرجع السابق، ص:283.
(4) المرجع السابق، ص:115.
(5) جان جاك شوفالي، تاريخ الفكر السياسي (من المدينة الدولة إلى الدولة القومية) ترجمة: محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية، 2006) ص:329.

الاستبداد السياسي، ورفض كل شكل من أشكال العنف، وهذا ما نجده عند كل من «جون لوك» و«جون جاك روسو» وكثير من الفلاسفة، ونستعرض آراءهم فيما يلي:

١ – جون لوك ونقد العنف والاستبداد السياسي:

افتتحت الحداثة السياسية بآراء لوك عهدًا جديدًا بتأسيس مفهوم العقد الاجتماعي على مقولة الحق بدلاً من القوة، حيث جاءت فلسفة «جون لوك» (John locke 1704 – 1632) على العكس تمامًا من توماس هوبز، رغم أنهما من أنصار نظرية العقد الاجتماعي، حيث رأى لوك أن حالة الطبيعة هي السلام والوئام بين البشر، وأن حالة الطبقة الأولى هي في الأصل «حالة للحرية والمساواة الكاملة بين البشر»[1].

كان «جون لوك» من أكثر الفلاسفة نقدًا للعنف السياسي، كما رفض أن يكون العنف أساس السلطة السياسية؛ فالدولة من وجهة نظر لوك لا تستمد وجودها من سيادة الحاكم، إنما من السلطة التشريعية التي تعد «الفعل الأصيل والأسمى للمجتمع السياسي»[2]، وبذلك تكون السلطة السياسية بعيدة عن كل نوع من أنواع العنف المُمارس من جانب الحاكم على المحكوم كما ذهب كل من هوبز وميكافيلي، بل إنها سلطة للتشريع يمتلكها الشعب تعبيرًا عن حريته وسيادته، وبذلك «يمتلك المجتمع بكامله حق السيادة»[3].

من هذا المنطلق، انتقد «لوك» كل أشكال العنف السياسي باعتبارها ظاهرة غير طبيعية تؤدي إلى الحرب والاستعباد؛ فمجال السياسة هو مجال الحرية والعدل والتعاقد الضامن للحقوق المدنية، وبذلك ينتج فالعنف عن النظام السياسي الفاسد «فلا شك أن الفتن والحروب والاستهانة بالقوانين أو خرقها هي أمور ترجع إلى النظام السياسي الفاسد، لا إلى فساد الرعية»[4].

(1) جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959) ص:21.

(2) المرجع السابق، ص:21.

(3) المرجع السابق، ص:22.

(4) المرجع السابق، ص:22.

على ذلك، فإن استخدام العنف دون سند قانوني وفقًا للسلطة التشريعية والسيادة العامة سيؤدي إلى الحرب، حيث دعا لوك إلى مناهضة السلطة التي تعتمد في ممارستها على العنف بكل الأساليب، بما في ذلك استخدام القوة من طرف الشعب ضد الحاكم مادام يهدد حريتهم وملكيتهم «فلا يمكننا استعمال القوة إلا ضد القوة الظالمة واللامشروعة وضد العنف»[1].

تكمن قدرة المجتمع المدني الذي ينبثق عن «المجتمع الطبيعي» على تقويم اعوجاجه وإصلاح مفاسده في قيام سلطة تشريعية لها صلاحية وضع القوانين وتنفيذها، أما الحاكم المطلق فهو لا يعني بتلك القوانين، فيقيم أوامره ونواهيه مقامها وينفذها بالسلطة التي آلت إليه، وعندها يكون هذا الضرب من الحكم أسوأ من الطور الطبيعي .[2]

٢ - نظرية الاستبداد المستنير عند روسو:

قدم لنا روسو (Rousseau ،Jean 1712 - 1778) تحليلاً يختلف عن نظريات هوبز ولوك حول الطبيعة البشرية انطلاقًا من تحليله للطبيعة البشرية التي أكدت حرية الإنسان الطبيعية، وكونه خيرًا وطيبًا بالفطرة؛ فحالة الطبيعة الأولى التي أطلق عليها هوبز «حرب الكل ضد الكل» هي عند روسو حالة حرية كاملة تتسم بالمساواة والسعادة لكل إنسان، فأكد روسو حرية الإنسان الطبيعية التي يتنازل عنها للآخرين بموجب العقد الاجتماعي من أجل الحفاظ على حريته نفسها، حيث تصبح الدولة السيادة أو السلطة لكل الأفراد رغم أنها تقيد حرياتهم وتكبلها في الوقت نفسه، وفي هذا الإطار ذكر روسو: «ولد الإنسان حرًا، ومع ذلك فهو مثقل بالقيود في كل مكان»[3] .

أكد روسو أن السلطة السياسية لا تقوم دون الاعتراف بحق الحرية الذي يعد جوهر العقد السياسي، والذي بموجبه يخضع أفراد المجتمع لسلطة القانون الصادر عن الإرادة

(1) المرجع السابق، ص:23.

(2) المرجع السابق، ص:21.

(3) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: خالد زعيتر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013) ص:58.

العامة المعبرة عن كافة المواطنين، حيث ذكر: «كل واحد يضع شخصه وكذلك قوته بكاملها بيد العموم تحت سلطة الإرادة العامة».

بهذا الشكل، يصبح كل عضو جزءًا لا يتجزأ داخل الكل»[1] وبذلك يتحول أفراد المجتمع جميعًا إلى مواطنين تحكمهم قوة الحق لا حق القوة. وهذا ما يحد من العنف السياسي الذي يحول السلطة السياسية من إرادة عامة إلى إرادة خاصة، فذكر روسو: «الإرادة الثابتة لمجموع أفراد الدولة هي الإرادة العامة، وعبرها يصبحون أحرارًا»[2]. كما انتقد ما ذهب إليه «هوبز» في أن الشر والفساد كامنان في الطبيعية البشرية، وهاجم المجتمع والملكية الخاصة باعتبارهما من أسباب الظلم وعدم المساواة.

أوضح روسو أنه كلما زادت القوة أو الثروة، لا يمكن وجود الحق المشروع لأن الخضوع للقوة يعد عملاً من أعمال الضرورة لا الإرادة، حيث ذكر: «كان الانصياع للقوة فعلاً للضرورة الفيزيائية لا للإرادة السياسية، إنه في أكثر الأحوال أحد أفعال التبصر والروية»[3]. كما أكد أن هيمنة أقلية من الناس على الأغلبية الساحقة تؤدي إلى العنف، أي إن العنف في رأي روسو يعد نتيجة حتمية للظلم الاجتماعي والاستبداد الذي قوامه حق القوة التي لا يمكن أن تكون حقًا مطلقًا، ولا يمكن لطاعة المستبد أن تكون واجبًا لأن طاعة القوة أمر يفرضه التسلط والخوف، فالعنف من منظور روسو لا يصدر عن أي قيمة أخلاقية أو سياسية.

ذهب روسو إلى أن العنف السياسي هو المنتج لكل أشكال العنف الأخرى، وهو انتهاك ونسف لمفهوم التعاقد، حيث ذكر: «ومن قال إن إنسانًا ما قد يهب نفسه دون مقابل، فقد قال ما لا يُعقل وما لا يُمكن تصوره، إن عقدًا كهذا هو عقد باطل وغير شرعي لمجرد صدوره من شخص غير رشيد»[4]. وكانت الدولة من منظور روسو ليست

(1) المرجع السابق، ص:56.
(2) المرجع السابق، ص:59.
(3) المرجع السابق، ص:158.
(4) المرجع السابق، ص:159.

سوى سيادة المصالح الشخصية للمواطن، حيث تمثل «مجتمعًا بشريًا الهدف منه إقامة المصالح المدنية والمحافظة عليها وإعطاؤها الأسبقية»[1].

أكد روسو ضرورة استئصال ظاهرة الاستبداد المنتجة للعنف من خلال إعادة النظر في مفهوم التعاقد السياسي الذي يجب أن يُبنى على مفهوم الإرادة العامة، حيث إن كل انتهاك للعقد السياسي يجعل التمرد أمرًا مشروعًا. وحتى لا يعم منطق الفوضى والعنف، يجب على السلطة السياسية أن تلتزم بالقوانين العمومية ولا تمس المصلحة العليا للدولة، وتحولها إلى جهاز لخدمة المصالح الخاصة، لأن «لا شيء أكثر خطورة سوى تأثير المصالح الخاصة على الشئون العمومية»[2].

٣ - السلطة السياسية من الحرية إلى العنف عند حنا أرنت:

اتفقت وجهة نظر أرنت حول العنف مع عديد من آراء الفلاسفة، حيث رفضت أن تكون السلطة والعنف أمرًا واحدًا، ورأت أن العنف ليس مرادفًا للسلطة ذاكرة: «من الناحية السياسية لا يكفي أن نقول إن السلطة والعنف ليسا الشيء نفسه، فالسلطة والعنف يتعارضان، وحين يحكم أحدهما حكمًا مطلقاً يكون الآخر غائبًا، ويظهر العنف حين تكون السلطة مُهددة، لكنه إذا تُرك على سجيته سينتهي الأمر باختفاء السلطة»[3].

أوضحت حنا أرنت أن مبعث الخلط بين السلطة والعنف يكمن في الرأي القائل بأن الأمر والطاعة هما الشرطان الأساسيان لوجود السلطة وأنها لا تقوم دونهما، حيث يرجع سبب وجود السلطة إلى غريزة السيطرة على الآخرين وجعلهم مطيعين وفقًا لإرادة صاحب السلطة.

أكدت أرنت أن الطاعة والخضوع يعدان جزءًا من سيكولوجية البشر، مثل الرغبة في التسلط، وليسا نتيجة للسلطة، حيث ذكرت: «إن غريزة الخضوع والرغبة الحادة في الطاعة وفي الامتثال لحكم يمارس من قبل إنسان قوى هي على أقل تعديل ماثلة في

(1) المرجع السابق، ص:160.

(2) المرجع السابق، ص:83.

(3) حنا أرنت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس (بيروت: دار الساقي، 1992) ص:50.

السيكولوجية البشرية مثول الرغبة في التسلط، بل ربما تكون من الناحية السياسية أكثر مثولاً منها»[1].

كما رأت أن فقدان القدرة على الفعل المتناسق يدل على فقدان مشروعية السلطة عنها، وعلى ذلك تختلف السلطة عن العنف في المصدر والغاية؛ فالعنف فردي المصدر والغاية، ويحوي فنائه في ذاته، وما يترتب عليه من حكم يكون حكمًا استبداديًا يحوي هو الآخر بين طياته أسباب فنائه»[2].

قررت أرنت أن السلطة من الناحية العملية هي الحكم، والحكومة لا تمارس غير سلطة الإكراه والإخضاع باسم المصلحة العامة في الأنظمة المُسماة ديمقراطية، وباسم المستبد في الأنظمة التوتالتيارية؛ فالعنف في الأولى لا يُمارس إلا باسم الأغلبية، في حين لا يقع في الثانية إلا للدفاع عن حدود الله والسلطان، حيث يتخذ شكل الواحد في الأولى، في حين يصبح الواحد ضد الكل في الأنظمة الديكتاتورية[3].

بذلك أكدت أرنت أن مبعث السلطة هي مساندة الشعب لها، وأن الحكومة ما هي إلا ممثلة للشعب، حيث ذكرت: «إن مساندة الشعب هي التي تؤمن السلطة لمؤسسات بلد من البلدان، كما تتجمد وتتدهور منذ اللحظة التي تكف فيها سلطة الشعب الحيوية عن مساندتها»[4].

كما أوضحت أن السلطة تحتاج دائمًا إلى مساندة عدد من الأفراد، كما يحتاج الطاغية الواحد الذي يحكم ضد الجميع إلى من يساعده في أعمال العنف، حتى لو كان عدد المساعدين محصورًا، أما العنف فإنه يكون قادرًا على تدبير أمره إلى حد ما مستغنيًا عن العدد، لأنه يستند إلى أدوات القمع[5]؛ فالعنف في رأي أرنت أداة ووسيلة، ولا يمكن أن يكون في جوهر أي شي، حيث ذكرت «السلطة تكمن حقًا في جوهر كل حكومة، لكن

(1) المرجع السابق، ص:34.

(2) Hanna Arned، the human condition، Chicago 1958، p.244.

(3) حنا أرنت، أسس التوتالتيارية، ترجمة: أنطوان أبوزيد (بيروت: دار الساقي، 1993) ص:85.

(4) حنا أرنت، في العنف، مرجع سابق، ص:36.

(5) المرجع السابق، ص:36.

العنف لا يكمن في هذا الجوهر، فالعنف بطبيعته أدواتي، وهو ككل وسيلة، ويظل على الدوام بحاجة إلى توجيه وتبرير في طريقه إلى الهدف الذي يتبعه، كما يحتاج إلى تبرير يأتيه من طرف آخر»[1].

نفت أرنت أن تكون هناك سلطة تعتمد بشكل مطلق على العنف، حيث إنها تستند دائمًا إلى أمور أخرى لتدعيم سلطتها، ولم يحدث أبدًا أن وطدت حكومة سلطتها على أساس أدوات العنف وحدها، فحتى الحاكم الشمولي الذي يعتمد على التعذيب كوسيلة أساسية للحكم، يحتاج إلى أسس للسلطة، مثل البوليس السري وشبكة المخربين»[2] .

عند تحليلها للنظم الشمولية، أوضحت أرنت أن العنف يتعارض جوهريًا مع السياسة، كما يقصيها ويغيبها تمامًا، ويعبر في كثير من الأحيان عن مشاعر لا ترتبط بالضرورة بالسياسة، كالخوف من الموت والفناء والبحث عن الخلود. وأشارت إلى ظهور العنف المضاد للسلطة عند غياب الحرية، وحيث إن العنف لا يمثل إلا مسلكًا من المسالك التي تلجأ إليها السلطة، فهي تحاول تبريره عندما تقوم به، لأن الأفعال السياسية الحقة لا تحتاج إلى تبرير، أما العنف فيوجب في أغلب الأحيان التبرير، لذا ذكرت أرنت أنه لا يمكن للعنف أن ينحدر من نقيضه الذي هو السلطة، وأنه يتعين علينا لكي نفهم العنف على حقيقته أن نتفحص جذوره وطبيعته، ولأن العنف يتمايز عن السلطة أو القوة أو القدرة، فهو بحاجة دائمًا إلى أدوات[3].

وفقًا لما سبق، يعد العنف في فلسفة حنا أرنت ظاهرة معاصرة خاصة بالمجتمعات الحديثة يمثل الصراع من أجل السلطة، كما يمثل أقصى درجات السلطة؛ فالسلطة تمثل شعار الجميع ضد الواحد، أما العنف فيمثل شعار الواحد ضد الجميع، كما أكدت أرنت أن العنف ليس مرادفًا للسلطة بل مختلفًا عنها في المصدر والغاية.

مما سبق يمكننا القول بأن الحداثة السياسية كانت بداية نحو إدانة العنف ابتداءً من روسو ولوك والفلاسفة المعاصرين، عكس عديد من الفلاسفة، مثل هوبز و ميكافيلي،

(1) المرجع السابق، ص:45.

(2) المرجع السابق، ص:44.

(3) المرجع السابق، ص:98.

الذين أيدوا العنف السياسي، حيث ذهبوا إلى إدانة العنف الذي يحول دون نشر قيم التسامح والحوار والحرية والحكم الديمقراطي. وعلى ذلك، تصبح الدولة بوصفها تمثيلاً للشعب ذات شرعية سياسية تعطي لها الحق في الحكم وفقًا لمبادئ الديمقراطية بعيدًا عن العنف، ولابد من تعامل الدولة مع المواطنين بسلطة القانون والحرية والديمقراطية من خلال إشراكهم في تدبير شئونهم، ولكن متى ذهبت الدولة إلى تحويل الإرادة العامة إلى إرادة خاصة، فإنها تعبث باستقرارها ومصيرها، وعلى ذلك لا يمكن تعريف الدولة انطلاقًا من العنف، إنما انطلاقًا من شرعية السلطة، فيتحول أفراد المجتمع من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتجسد فيها المواطنة الفعلية في المجتمع المدني.

تعد العلاقة بين مفهوم العنف ومفهوم السلطة معقدة، بحيث يمكننا القول بأن العنف والسلطة مترابطان ومنفصلان في آن واحد، فيتم التأسيس للسلطة حين يتوقف العنف، أي إن إقامة السلطة هي التي تزيل العنف، حيث تعد بمثابة قوة تمحو العنف عن طريق التأسيس للحق وهذا ما ذهب إليه هوبز، ورغم التعارض بين السلطة والعنف من حيث الماهية، فإننا نجد أن العنف كثيرًا ما يقترن بالسلطة ويتداخل معها، إذ يشغل مكانة كبيرة داخل السياسة من أجل إنقاذ السلطة؛ فتداخل العنف مع السلطة أمر حتمي إلا أن الأمر يتعلق بتملك السلطة السياسية والحفاظ عليها باستعمال العنف، كما أن الإفراط في مقدار العنف يلغي السلطة وشرعيتها.

يتضح بذلك وجود ترابط وانفصال في الوقت نفسه؛ فالعنف هو «قبل سياسي»، لأنه يشير إلى الوصفية التي تسبق ظهور سلطة سياسية ما، وهي المسألة التي ركز عليها كل من هوبز وروسو، وهو «ضد سياسي»، لأنه ينذر دون توقف بانهيار النظام السياسي، بحيث يتخذ إما شكل الحرب الأهلية كما في فكر هوب، أو يبقى مستمرًا من أجل منع السلطة السياسية من النشوء، وهو أخيرًا «ما بعد سياسي بالمعنى المعاصر»، حيث يبعد السياسي عن السلطة وينقل مركز السلطة إلى دوائر أخرى تأخذ صورة معتدلة، تجعل تحقيق المواطنة أمرًا مستحيلاً.[1]

(1) روبير رديكر، من السلطة إلى العنف، ترجمة: روبير رديكر، www.aljabriabed.net

كانت الفلسفة وستظل مناهضة لكل أشكال العنف وصوره، وقد أوضح بعض الفلاسفة أن الطبيعة الإنسانية دائمًا ما تحمل إلى العنف والصراع في إطار مجموعة من المبررات والظروف السياسية والاجتماعية التي جعلتهم يميلون إلى هذا الرأي، إلا أن هذا يعد استثناءً للقاعدة الفلسفية المعادية للعنف والمؤيدة لفكر التسامح والسلام.

المراجع

المراجع العربية:

١. العنف: قضايا وإشكليات، تقديم وتنسيق: د. الطيب بوعزه، سلسلة ملفات بحثية – الفلسفة والعلوم الإنسانية (مؤمنون بلا حدود، ٢٠١٨).

٢. أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي بحث في أصول الظاهرة، وأبعادها الأنسانية (بيروت: دار الطليعة للطابعة والنشر، ١٩٨٣)

٣. حربي عباس عطيتو، الفلسفة القديمة من الفكر الشرقي إلى الفلسفة اليونانية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، د.ت).

٤. أبونصر الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها، ترجمة وتحقيق على بوملحم، ط١ (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٥).

٥. بيرفيو، وآخرون، المجتمع والعنف، بحث بعنوان: العنف والوضع الإنساني، ترجمة: الأ إلياس نحلاوي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥).

٦. تيدهندريش، العنف السياسي فلسفته أصوله – أبعاده، ترجمة: عبد الكريم محفوظ (بيروت: دار الميسرة للطباعة والنشر، ١٩٨٦)

٧. توماس هوبز، اللفياتان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة: دينا حرب وبشرى صعب، مراجعة، رضوان السيد، ط١ (الإمارات: دار الفارابي، ٢٠١١)

٨. توماس هوبز، اللفياثان، ترجمة: ديانا حرب (أبو ظبي: دار الفارابي، ٢٠١١)

٩. جان جاك شوفالي، تاريخ الفكر السياسي (من المدينة الدولة إلى الدولة القومية) ترجمة: محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية، ٢٠٠٦) ص:٣٢٩.

١٠. جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، ١٩٥٩)

١١. جان جاك روسو، العقد الإجتماعي، ترجمة: خالد زعيتر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣)

١٢. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ١٩٩٢).

١٣. (حسن توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في مصر، د. علي الدين هلال إمحرر) النظام السياسي المصري التغير والأستمرار، مركز البحوث والدرسات السياسية، ١٩٨٨)

١٤. حربي عباس عطيتو، ملامح الفكر الفلسفي عند اليونان (الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢)

١٥. حنا أرنت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢)

١٦. حنا أرنت، أسس التوتالتيارية، ترجمة: أنطوان أبوزيد (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣)

١٧. سامح فوزي، قاموس المصطلحات السياسية (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢)

١٨. روبير رديكر، من السلطة إلى العنف، ترجمة: روبير رديكر،.www.aljabriabed net

١٩. عبدالناصرعزيز، الأرهاب السياسي: دراسة تحليلية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦).

٢٠. عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة (كانط في مواجهة الحداثة بين الشرعية الأخلاية والشرعية السياسية)، (المغرب: أفريقيا الشرق، ٢٠١٠)

٢١. ف. دينيوف، نظريات العنف في الصراع الأيدولوجي، ترجمة: سحر سعيد (دمشق: دار دمشق للنشر، ١٩٨٣).

٢٢. فيليب برود، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، بحث بعنوان: عنف الدولة والعنف الرافض في أوروبا الغربية، ترجمة: فؤاد الدهان، (القاهرة: مركز البحوث والدرسات السياسية، ١٩٩٥)

٢٣. قدري حنفي، ظاهرة العنف السياسي من مفهوم مقارن، بحث بعنوان: حول العنف السياسي رؤية نفسية (القاهرة: مركز البحوث والدرسات السياسية، ١٩٩٥).

٢٤. قادة جليد، العرب في التاريخ عند ابن خلدون وهيجل، مجلة رأى اليوم، ١٠ سبتمبر، ٢٠١٧، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٢١ https: / /www.raialyoum.com

٢٥. كارل ماركس، فريدريك إنجلز، الأيدولوجية الالمانية، ترجمة: فؤاد أيوب (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر)

٢٦. محمد على محمد، على عبدالمعطى محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤)

٢٧. ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفها حرفة، ترجمة: جورج كتورة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)

٢٨. ميكافيلي، الأمير، ترجمة: خيري حماد، ط١٣ (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٨٥).

٢٩. ناعوم تشومسكي، الإرهاب الدولي الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبري (القاهرة: دارسينا للنشر، ١٩٩٥)

المراجع الأجنبية:

- Ashley Montagu، Man and Aggression (New York: Oxford university press، 1968).
- David Miller، «the use and Abuse of political Violence،» political studies، vol. 32. No. 3 (1984).
- Ernest A.Duff، John F.M camant and waltrand A Q. Morales، Violence and Rep - ression in Latin America A Quantitive and Historical Analysis (New York: Free press، 1976).
- Gurr and Bishop، «Violent Nations and others».

- Hanna Arned، the human condition، Chicago 1958.
- Hareberr Marcuse: an Essay On Liberation، (Boszon: Collins، 1970).
- Leslie. J. Macfarlane، Violence and the state loxerord: Nelson، 1974
- Martin C. Neddler، «Stability and Instability،» in: Michael B. stein. Ed. Issues in comporotive politics: A Text with Reodings (New yoru: St. Martins press، 1977).
- Mehden، comparative political Violence.
- Paul Wilkinson، terrorism and the liberal state (New york: john wiley، 1977).
- Robert M.Brown، Religion and Violence Philadelphia the westminister press،1987.
- Si Ahn، Social Derelopment and political Violerity press، 1981).
- S. Jackson [etal.] <<Conflict and Coercion in Dependent States،>> Journal of conflict Resolution، Vol. 22، no. 4 (1978).
- Sigmund Freud: Civilization and its Discountents (New York: Norton and company: Trans: James stachey. 1981).
- Sigmund Freud، the theory of psychoanalysis، Begond the pleasure principles، the Ego and the id other work (New york: penuin Books، trans: james stachey. 1984).
- Sigmund Freud: Civilization and its Discontents. Ibid.
- Ted Robbert Gurr، why men Rebel(Princeton: Princeton university pressm1970)
- Terry nardin. Violence and state: a critique of empirical politicat theory (Beverly hills: sage 1971) p.1971.
- Terry nardin. Violence and state: a critique of empirical theory (Beverly hills: saga 1971)

Paul Wilkinson، terrorism and the liberar state (new york: john wiley، 1977)،.